جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التربية الفنية

المرحلة الاولى

مادة: حقوق الانسان والديمقراطية

عنوان المحاضرة: مستقبل حقوق الانسان

اسم التدريسي: المدرس المساد زامل ماهر خباز

مستقبل حقوق الانسان

بالرجوع الى الماضي والتوقف عند الحاضر نستطيع ان نستشرف افق المستقبل فحقوق الانسان اقرتها الشرائع السماوية والوضعية وتجاذبتها الافكار والآراء واصبحت تتصدر دساتير دول العالم كما تبنتها المعاهدات والمواثيق والاعلانات الدولية ووجد من يدافع عنها ويتصدى لمن ينتهكها واهم المدافعين هي منظمات المجتمع المدني لذا اصبحت محور الحياة والعمل السياسي للدول والتجمعات وللأفراد بالتذكير بها والعمل بموجبها، فحقوق الانسان نسبية وهي في صعود وهبوط فقد تنتعش في وقت ما وقد تنتكس في وقت اخر لذلك يجب دائما التذكير بها باعتبارها من

الحقوق اللصيقة لوجود الانسان، وحقوق الانسان ظاهرة اجتماعية من الممكن ان تتعايش مع بقية الظواهر المستجدة وقد تأثرت حقوق الانسان بما شهده العالم من تطور تكنلوجي هائل ابتداء من منتصف القرن الماضي وهنا سوف نتكلم عن التطور التكنلوجي واثره على حقوق الانسان وكذلك ظاهرة العولمة.

المبحث الاول

التقدم التكنلوجي واثره على حقوق الانسان

عند صدور اعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا عام ١٧٨٩ اوردت المادة(١١) :حرية تبادل الافكار والآراء هما من الحقوق الاعلى اعتبارا للإنسان، هذا في عهد لم يكن العالم يشهد التطور التكنلوجي الذي شهده فيما بعد، فكان المجتمع تقليدي تسوده النشاطات الزراعية وتبادل الافكار والآراء يتم في مدنه القليلة التي شهدت اللقاءات في الصالونات الادبية لأعداد محدودة من الشخصيات الفكرية ، اما المسارح فهو الملتقى الارحب من الصالونات لاستيعاب عدة مئات من الحضور وقد كان للمسرح دور كبير ومهم قبل قيام الثورة الفرنسية، وكان الثوار يستخدمون الخطب الرنانة لتحفيز الشعوب ويستخدمون الجدران لوضع شعاراتهم، لكن الحال اختلف بعد النصف الثاني من القرن الماضي، فكيف اصبح حال السلطة والمجتمع والفرد بعد هذا التطور؟ فالعالم اصبح قرية صغيرة ويمكن للفرد ان يشاهد احداث تحدث على بعد الاف الكيلو مترات في غضون دقائق واصبح انتشار الخبر اسرع من النار في الهشيم وشهد العالم تطور تكنلوجي هائل في شتى المجالات فاصبح بالامكان طبع الاف الكتب في غضون دقائق واصبح الرؤساء قادرين ان يوصلوا خطبهم مباشرة الى الشعب بفضل ما متوفر من اجهزة بث ونقل مباشر للاحداث .

كما شهد العالم تطور كبير في مجال تقنية السلاح وبذلك استفادت السلطة من هذه التقنية في سبيل ترسيخ حكمها وقمع الشعوب الثائرة والمطالبة بحقوقها، فتطور هذه التقنية جعل المعادلة غير متكافأة بين السلطة والشعب فالسلطة تحتكر السلاح ولديها كل الموقومات العسكرية كما لديها التشريعات الدستورية والقانونية ، ولم نلاحظ الا حالات نادرة تم تطبيق المسؤولية على رؤساء الدول بل ان هذا التطبيق حصل بشكل انتقائي، اما فيما يخص المجتمعات فقد تطلعت

وحسب تقدمها وتطورها وعن طريق مجالسها المنتخبة ان تعبر عن نظرتها وتطلعها لتشريع القوانين لصالح الحريات العامة وحقوق الانسان.

اما الفرد فأصبح هو المستلم اما جرى من تقدم تكنلوجي ولم يعد في ظل هذا الا ان يحاول ان يكون حرا ومستقلا وهو امر اصعب خارج متناول اليد اذ ان تبادل الافكار والآراء اصبح بعيدا عن قدرته ومتناول يده وانما توالت وبعل التقدم ان تكون ضمن مؤسسات كبرى هي التاي تستثمر وتوظف الافكار والآراء لصالحها وهي ما تسمى بالأحزاب السياسية.

المطلب الاول

الاحزاب السياسية وحقوق الانسان

يُعرف الحزب السياسي بأه: مجموعة من الافراد تجمعهم فكرة مشتركة ويتولون عملهم بهدف الوصول الى السلطة للمشاركة فيها.

وقد ارتبط ظهور الاحزاب السياسية بظهور فكرة الانتخابات في العالم الغربي، فبدأت بالظهور بعد النصف الاول من القرن التاسع عشر، ولكل حزب رأياً مستقلاً خاص به بخصوص الشؤون العامة وهو يهيئ اعضائه لتولي الوظائف العامة، لذلك ولكي يحصل اعضاء الحزب على الفرص التي يهيؤها يجب عليهم الانسياق والاذعان لافكاره، والسؤال المطروح هل الشخص هنا يفقد حريته لصالح الحزب؟ فبغض النظر عن افكار الحزب فأن الارتباط بحد ذاته يعتبر قيداً على حرية الفرد وعلى الرغم من توافق افكار الفرد مع افكار الحزب في كثير من الاحيان الا ان ذلك لا يمنع من ان يجعل الارتباط الحزبي مقيد لحرية الفرد بسبب وجود سلسلة مراجع في قيادة الحزب لا بد للفرد ان يتلقى التعليمات والتوجيهات منها حتى وان كانت مخالفة لافكار الشخص، فالشخص مسير ويجب عليه تقديم مصلحة الحزب على كافة الاعتبارات فيما يجري من تحالفات مع بقية الاحزاب هذا اذا كانت التشريعات القائمة تعترف بالتعددية الحزبية.

الفرع الاول

التنظيم الشمولي للأحزاب وحقوق الانسان

يقصد بمصطلح الشمولية: تعني تولي النظام السياسي باتباع الوسائل والاجراءات التي ترجح قيام نظام شمولي من خلال العمل على ترسيخ الاسس التالية:

١- تبني معتقد او مذهب سياسي واحد في الدولة

٢- احتكار الاعلام

٣- اقامة خطة اقتصادية مركزية

٤- تأسيس اجهزة قمعية لمواجهة المعارضة

ومن امثلة الانظمة الشمولية هو النظام الفاشي في ايطاليا والنظام النازي في المانيا والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها من الانظمة الشمولية الاخرى، وحسب افكار هذه الاحزاب فأن ارادة الافراد تكون معدومة امام ارادة الجماعة او الامة وان مصلحة الامة تغلب مصلحة الافراد، وقد لا قى هذا النوع من الانظمة(نظام الحزب الواحد) انتشاراً واسعاً في دول العالم الثالث التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية بغية الحفاظ على الوحدة الوطنية لما كانت تعانيه من اختلافات دينية ومذهبية وطائفية وعنصرية ومن الدول التي اخذت بظام الحزب الواحد غانا وغينيا والكونغو والتوغو ومصر وتونس والعراق قبل عام ٢٠٠٣

الفرع الاول

التنظيم اللا شمولي للأحزاب وحقوق الانسان

عُرف عن الاحزاب الغربية والليبرالية انها احزاب كادر او احزاب شخصية، وهي احزاب ضعيفة التنظيم، ونلاحظ ان هذه الاحزاب تنشط في اوقات الانتخابات لاستمالت الناخبين وكسب اصواتهم فما عدا الاحزاب الاشتراكية التي تُعرف بتنظيماتها والاشتراكات الدورية فيها فأن

الاحزاب الليبرالية تعتمد على الشركات والاشخاص الاغنياء في تمويلها مما يجعلها في منأى عن الحاجة المادية ، ففي امريكا يوجد الحزبان الجمهوري والديمقراطي وفي بريطانيا الاحرار والمحافظين وفي فرنسا التجمع من اجل الديمقراطية والتجمع لاجل الجمهورية تكون متناوبة على سدة الحكم، وبما ان قيادات الاحزاب هي من تحدد برامجها وعندما تفوز في الانتخابات ولما لها من دور في مجال التعيينات فأن الفرد يكون مسلوب الحرية ومنقادة لسياية الحزب وارادت قادته.

المطلب الثاني

دور الاعلام والتنشئة في مجال حقوق الانسان

في السابق كانت الدولة تسمى الدولة الضامنة(الحارسة)اي ان دور الدولة هو دور سلبي يقتصر على حفظ الامن الداخلي والحدود فلم تكن تكترث بحقوق الانسان بل تركت للافراد مهمة الحصول على حقوقهم وحرياتهم وهم من يتولون ادارة شؤونهم بأنفسهم.

ولكن بعد التطور الذي شهده المجتمع وازدياد حاجة الافراد الى تدخل الدولة ولجؤهم اليها في مختلف المجالات تحولت الدولة من دولة ضامنة(حارسة) الى دولة ممارسة (متدخلة) حيث تحولت الحقوق الى ايجابية اي اصبح لها دور ايجابي في شتى المجالات وتشكلت بذلك حقوق اجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والضمان الصحي وضمانات حفظ البيئة من التلوث وشروط تتعلق بحياة كريمة للأفراد. وقد رتب ذلك مسؤولية للدولة تجاه الافراد ومنها تولي الدولة للإعلام وادارته لما له من دور كبير مؤثر في مجال الحقوق والحريات.

الفرع الاول

الاعلام الرسمي وحقوق الانسان

لما يحتله الاعلام من دور مهم في بث المعلومات وصياغتها بالشكل الذي ينسجم مع سياسة الدولة فأن الدولة عادة ما تحاول ان يكون الاعلام الرسمي حكراً بيدها، فإدارة الاعلام تكون بواسطة موظفين تابعين للحكومة ولا يحق للافراد امتلاك وسائل الاعلام وفي العراق كانت وسائل الاعلام كالراديو والتلفزيون حكرا بيد الدولة وكذلك الصحف والمجلات وخصوصا في

الفترة الممتدة من ١٩٥٨ الى سنة ٢٠٠٣ كما كانت هنالك لجنة تراقب الافلام السينمائية وتقطع كل ماهو منافي للاداب والذوق العام الا انه بعد ٢٠٠٣ وبعد تغيير النظام ونظرا لعدم وجود قانون ينظم شأن الصحافة فقد ظهرت مئات الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية التي يمتلكها الافراد او الاحزاب.

الفرع الثاني

التنشئة وحقوق الانسان

يقصد بالتنشئة هو محاولة الدولة من تعزيز سلطتها وتأثيرها على المجتمع والفرد بحيث تصادر رأيه وتحشد لتأييده لها كل امكانات الدولة، ويتم ذلك عن طريق التحشيد والتجنيد والذي يبدأ في سن مبكرة ابتداءا من مرحلة الابتدائية وصولا الى المتوسطة والاعدادية بالتسليك في الطلائع والفتوة والاشبال والجيش الشعبي، هذه التنشئة السياسية ذات التوجه المركزي الحكومي هي على الضد من حقوق الفرد الاساسية ومصادرة لأفكاره وآرائه وحقه في حرية التعبير او اتباع الرأي السياسي الذي يراه قريباً الى تطلعاته.